مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: عجز الموازنة العامة في دول العالم الثالث وأساليب معالجته (حالة خاصة القطر العربي السوري)
اسم الكاتب: د. فادي الخليل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3945
تاريخ الاسترداد: 2026/05/13 21:13 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (26) العدد (1)2004
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic Science Series Vol (26) No (1) 2004

عجز الموازنة العامة في دول العالم الثالث وأساليب معالجته
(حالة خاصة القطر العربي السوري)

الدكتور فادي الخليل*

(قبل للنشر في 2004/3/7)

□ الملخّص □

يعتبر عجز الموازنة العامة في الدول النامية من أكثر المشكلات خطورة والتي تتعرض لها اقتصادات هذه الدول، نتيجة التطبيق الخاطئ للنظرية الكينزية وللدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي حيث أن نمو الإنفاق العام في هذه الدول لم يقابله نمو مماثل في الإيرادات العامة مما أوقعها في مشكلة: كيفية التمويل، والذي سعت لتحقيقه بطرق خاطئة سواء بالاقتراض الخارجي أو الداخلي أو بالتمويل التضخمي مما فاقم الأزمة ولم يعالجها، ولذلك فإن عرض أسباب العجز وأساليب معالجته سيكون موضوع هذا البحث.

* مدرس في قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (26) العدد (1)2004
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic Science Series Vol (26) No (1) 2004

Deficit of Master Budgets and Styles of Its Handling in the Third World Countries (Study Case: Syria)

Dr. Fadi Al-Khalil*

(Accepted 7/3/2004)

□ ABSTRACT □

Deficit of master Budgets in the developing countries is one of the most dangerous problems that the economies of these countries face due to wrong application of the Kenzis Theory, and the role supposed to be played by the state in guiding the economical activity; the growth of the national revenue in these countries was not paralleled with the increase in the national expenditure. this led to financing problems, the thing that these countries tried to overcome in many wrong methods, either by external or local borrowing or by inflationary financing which by its turn complicated the problem and did not solve it. Therefore, the exhibition of deficit causes and the methods of handling them will be the topic of this research.

***Instructor At Economics And Planning Department, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia - Syria .**

مقدمة:

بعد ظهور النظرية الكنيزية عام 1936 والتطبيق الكاسح لها في كل الدول الرأسمالية لاسيما في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، أصبحت السياسة المالية (سياسة الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي) إحدى الدعائم الأساسية التي تقوم عليها إدارة الاقتصاد في هذه الدول وأصبح التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية من أقوى أدوات معالجة مشكلات البطالة والكساد.. من جهة وأهم الوسائل لتحقيق النمو والاستقرار من جهة أخرى.

ومن هنا صار للدولة الرأسمالية ولموازنتها العامة دور فاعل وقوي في توجيه اقتصادها وبالتالي توجيه النظام الرأسمالي ككل يستوي في ذلك الدول المتقدمة والدول المتخلفة ذات التوجه الرأسمالي.

لقد قدم كينز التبرير النظري لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وأعطى للموازنة العامة والسياسة المالية والنقدية أهمية محورية في إدارة وتوجيه هذا النشاط، فطغى فكره على الفكر المحافظ المتمثل بالكلاسيك والنيوكلاسيك والذي حارب هذا التدخل وقدس مبدأ حياد الدولة بماليتها وموازنتها العامة، وبالفعل توسع الإنفاق العام الحكومي توسعاً هائلاً في دول أوروبا الأكثر رأسمالية (كفرنسا وألمانيا الاتحادية وبريطانيا) ووجه للخدمات الاجتماعية والمدفوعات التحويلية وعلى بعض المشروعات الأساسية التي تملكها الدولة.

ولم تكن المالية العامة في دول العالم الثالث بمعزل عن هذه الثورة فقد زاد تدخل الدولة الوطنية في الحياة الاقتصادية لمواجهة الإرث الاستعماري والرجعي ولمواجهة التشوه الهيكلي في بنيانها الإنتاجي لتحقيق التنمية والارتقاء بمستوى معيشة الأغلبية الساحقة من المواطنين الذين رزحوا طويلاً تحت ثالوث الفقر والمرض والجهل.

ومن هنا يمكن أن نحدد مشكلة البحث وهي عجز الموازنة العامة في دول العالم الثالث والتي نتجت عن التطبيق الخاطئ للنظرية الكينزية حيث تم توجيه الإنفاق العام بطريقة اختلفت عما كان في الدول المتقدمة التي طبقت النظرية نفسها ولأهداف مغايرة تماماً، وذلك باستخدام أسلوب تحليلي يبين الأسباب التي أدت إلى الوقوع في هذا العجز وكيفية تفاقمه وتحوله إلى أزمة مزمنة، ومانتج عن ذلك من آثار ظهرت على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية، مع بيان بعض الآراء حول كيفية علاج هذا العجز، وأخيراً تقديم بعض المقترحات لعلاج هذه الأزمة في الدول النامية ومنها القطر العربي السوري.

تطبيق النظرية الكينزية في دول العالم الثالث:

كما ذكرنا سابقا لم تكن دول العالم الثالث بمنأى عن ثورة العالم المتقدم فقد زاد الإنفاق الحكومي والمخصصات المالية الموجهة للخدمات الاجتماعية (التعليم – الصحة – الإسكان – المرافق العامة..) وارتفع حجم الأرصدة المالية الموجهة للاستثمار في بناء مشروعات البنية التحتية الأساسية وإقامة بعض الصناعات المتقدمة والعمل على تنفيذ الكثير من مشروعات التنمية الزراعية، كما لعبت الموازنة العامة دوراً مهماً في إعادة توزيع الدخل لمختلف فئات المجتمع وبالتالي تحسين مستوى المعيشة بشكل عام وتحقيق النمو الاقتصادي وإن لم يرقَ إلى المستوى الذي يحقق الرفاه الاقتصادي لشعوب هذه البلدان.

ومن هنا يمكن القول أن ثورة المالية العامة في دول العالم الثالث اكتسبت طابعاً خاصاً لأنها لم تكن موجهة للتخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية الدورية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي كما هو الحال في البلدان الرأسمالية الصناعية، وإنما اتجهت في الأساس للارتقاء بمستوى معيشة السكان وتحقيق النمو الاقتصادي.

وعلى الرغم من أن الزيادة في الإنفاق العام في هذه الدول قد واكبه زيادة في الإيرادات العامة من الضرائب والرسوم والإيرادات المتحصلة من تأميم المشروعات الأجنبية والسيطرة على ثروات البلاد الطبيعية واستثمارها وطنياً إلا أنه بشكل عام عرفت موازنتها العامة عجزاً متزايداً استطاعت أن تتحمله خلال فترة الازدهار الكينزي، حيث كانت معدلات نمو الناتج والدخل والتوظيف تفوق معدلات نمو هذا العجز. ومن هنا لم يسبب تمويل هذا العجز – حينها – سواء من حيث الاقتراض الخارجي أو الاقتراض الداخلي مشكلات حادة أو اضطرابات مالية لايمكن حلها إلا أنه فيما بعد أصبح هذا العجز أزمة مزمنة نتيجة لتدهور حصيلة صادراتها من المواد الخام والارتفاع الشديد لأسعار صادراتها وتتالي عجز الحسابات الجارية في موازين مدفوعاتها والذي حاولت أنظمة الحكم فيها مواجهته من خلال الاقتراض الخارجي ذو التكلفة المرتفعة حيث بلغت الديون الخارجية للدول النامية (2.190.4) مليار دولار وبلغ عبء هذه الديون حوالي (352.3) مليار دولار[1]، ووقعت هذه الدول في فخ المديونية ودخلت في الحلقة المفرغة للديون فأسواق النقد متخمة بكتل هائلة من السيولة وخصوصاً بعد تدوير فوائض الأموال النفطية وتضخم حجم نشاط الدولار في السوق الأوروبي ولذلك كان من الطبيعي أن ترتفع قيم هذه الديون وأن يلتهب عبئها (الأقساط + الفوائد) ليبلغ كنسبة إلى الصادرات من السلع والخدمات حوالي (11%)[2] ويلتهم القسم الأعظم من حصيلة نقدها الأجنبي.

ولم تكن الدول العربية بأفضل حالاً وإنما على العكس فقد بلغت حصيلة ديونها الخارجية حوالي (125.7 مليار دولار) بشكل إجمالي ومانسبته 133% من الصادرات من السلع والخدمات أما بالنسبة لعبء هذه الديون فقد بلغ حوالي (14 مليار دولار) ومانسبته 14.8% من الصادرات من السلع والخدمات عام 2001 وحوالي 8.6% عام 2003[3].

هذا الوضع أثر في قدرة الدول النامية على الاستيراد وأدى إلى ارتفاع شديد في الأسعار وتراكم هائل في حجم الطاقات العاطلة عن العمل وانكماش معدلات الاستثمار والنمو فضلاً عن نمو شديد في معدلات البطالة فمثلاً الأرجنتين التي تواجه ديناً يقدر بـ (132 مليار دولار) وخدمة الدين بالنسبة للناتج المحلي فيها يصل إلى 9% حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2003، وصل عدد العاطلين فيها حوالي 14 مليون شخص من بين مجموع السكان البالغ عددهم 37 مليون نسمة يعيشون على عتبة الفقر.

لقد أصبح عجز الموازنة العامة ظاهرة شائعة في البلدان النامية باستثناء بعض البلدان التي استطاعت تجنب المشاكل المالية الحادة عن طريق اتخاذ خطوات شجاعة للتطوير والإصلاح وأهمها:

1- انتهاج سياسات حكيمة للموازنة.

2- تخفيض تكلفة تجميع الإيرادات.

3- زيادة كفاءة وفاعلية الإنفاق العام.

4- تقوية استقلالية ومسؤولية الهيئات العامة اللامركزية.

5- وضع سياسات للمالية العامة تتماشى مع أهداف تخفيف حدة الفقر.

ومهما يكن من أمر فإن عجز الموازنة في بلدان العالم الثالث ومنها الدول العربية قد نما وتفاقم نتيجة التباين الشديد الحاصل بين نمو النفقات العامة للدولة من جهة ونمو الإيرادات العامة من جهة أخرى ليصبح أزمة مزمنة متفاقمة في نفس الوقت.

وهنا نؤكد أن عجز الموازنة يجب أن ينظر إليه بمنظارين: الأول المنظار المالي المحاسبي كرصيد مالي، والثاني المنظار الاقتصادي الاجتماعي من حيث أسبابه وآثاره وبالتالي لايمكن استبعاد أن يكون سعي الدولة أحياناً لتحقيق الوفر والفائض في الموازنة هو السبب الرئيسي لعجز السياسة الاقتصادية والمالية عن تحقيق التنمية المطلوبة وقد يكون هو العائق الأكبر في طريق تحقيقها.

أسباب عجز الموازنة العامة:

إن عجز الموازنة العامة – كما ذكرنا – يعود إلى التزايد في النفقات العامة والانخفاض في الإيرادات العامة وبالتالي يمكن تقسيم أسباب العجز إلى مجموعتين من العوامل:

1- عوامل النمو في النفقات العامة للدولة.

2- عوامل الانخفاض في الإيرادات العامة للدولة.

1- عوامل النمو في النفقات العامة للدولة:

بعد الثورة الكينزية في المالية العامة وتحولها إلى مالية متدخلة، نمت النفقات العامة وزادت كثيراً وأصبح لها دور في الحياة الاقتصادية للدولة وخصوصاً في دول العالم الثالث ومنها الدول العربية والتي وصلت فيها النفقات العامة إلى 209 مليار دولار عام 2001 [حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002]. ويعود النمو في النفقات العامة إلى عدة عوامل:

1-1 حرص هذه الدول بعد استقلالها على التجاوب مع المطالب الملحة التي كانت تطرحها شعوبها وبالذات في مجال مكافحة البطالة والفقر وتحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية أدى إلى زيادة النفقات الحكومية العامة الموجهة لهذا المجال فقد وصلت نسبة الخدمات الاجتماعية إلى الإنفاق الجاري في الدول العربية فقط (22.61%) عام 2001 منها 10% للتعليم و0.2% للصحة[4].

2-1 نمو العمالة الحكومية ولاسيما أن بعض الدول قامت بالالتزام بتعيين الخريجين الجدد من المدارس والمعاهد الفنية والجامعات كسبيل لمكافحة البطالة وقد أدى ذلك إلى ارتفاع بند الرواتب والأجور في الموازنة العامة لهذه الدول، وبسبب عدم تخطيط القوى العاملة وإعادة هيكلتها بما يتناسب واحتياجات التوسع الوظيفي المنتج أصبح عدداً كبيراً من هؤلاء الموظفين ذو إنتاجية منخفضة.

3-1 عمليات التنمية ورفع مستوى المعيشة والقضاء على التخلف في البلدان النامية أدت بشكل واضح إلى زيادة الدور الذي يلعبه الإنفاق العام الاستثماري في إجمالي تكوين رأس المال الثابت في هذه الدول (بناء الطرق، الجسور، السدود، وسائل المواصلات والاتصالات والموانئ..) وقد بلغ الإنفاق العام الاستثماري مانسبته (19.6%) من مجمل النفقات العامة [حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002].

4-1 الإنفاق العسكري الضخم: حيث لعبت العوامل الداخلية التي تسود بعض البلدان النامية والعوامل الخارجية التي تحيط بها إلى زيادة هذا النوع من الإنفاق والذي بلغ البلايين من الدولارات في شكل معدات حربية، وجزء كبير من هذا الإنفاق مصدره مال خارجي مقترَض، فضلاً عن أن بعض البلدان التي انتهجت خطاً تحررياً معادياً للاستعمار والمصالح الأجنبية المسيطرة أجبرت عل تخصيص جزء كبير من دخلها القومي لتكوين الجيوش وبناء المؤسسات العسكرية وقد بلغت نفقات الأمن والدفاع للدول العربية مانسبته 24,95% من الإنفاق الجاري لها[5].

1-5 ضعف موقع البلدان النامية في الاقتصاد العالمي ألحق بها خسائر كبيرة سواء فيما يتعلق بتدهور شروط تبادلها التجاري أو التقلب في أسعار صرفها في الأسواق النقدية الدولية أو استيراد التضخم من الخارج ونمو نزعة الحماية ضد صادراتها المصنعة ونصف المصنعة مما أثر على إيرادات هذه البلدان بشكل قوي وزاد من نفقاتها العامة ويكفي أن نشير هنا إلى أن واردات الدول النامية من المواد الغذائية والوسيطة والاستثمارية قد ارتفعت أسعارها على حين انخفضت أسعار هذه المواد المصدرة من الدول النامية ومثال ذلك الوطن العربي فقد بلغت وارداته من المواد الغذائية لعام 2000 وخصوصاً الزراعية منها ماقيمته (30.36 مليون دولار) وبلغت صادراته لنفس العام ماقيمته (7.550 مليون دولار) لترتفع نسبة التغير في قيمة الفجوة الغذائية للدول العربية من عام 1999 إلى 2000 حوالي 12.5% [حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002].

1-6 الدعم الحكومي المقدم في مختلف المجالات كالدعم الحكومي للمواد التموينية والضرورية والدعم المقدم للصادرات ودعم الانتماء الموجه للقطاع الخاص والدعم المالي الذي تقدمه الحكومات لمؤسسات القطاع العام الخاسرة في نتائج أعمالها بالإضافة إلى الدعم الذي يقدم للمستثمرين الأجانب على شكل إعفاء جمركي أو ضريبي وهنا يجب أن نضيف أن دعم المواد التموينية والضرورية ليس المسؤول الأساسي لعجز الموازنات العامة في الدول النامية فقد لعب دوراً هاماً في تصحيح بعض التشوهات الصارخة التي حدثت في توزيع الدخل والثروة وذلك لصالح الفئات الفقيرة وذوي الدخل المحدود.

1-7 مدفوعات الفوائد والأقساط المخصصة لخدمة الدين العام الخارجي والداخلي: وهو من العوامل التي دفعت بالنفقات العامة إلى النمو وبخطوات سريعة وأصبحت تستهلك نسبة هامة من الموارد العامة للدولة وبالذات القطع الأجنبي فقد بلغت نسبة الدين العام في الدول العربية بشقيه الداخلي والخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2001 إلى نحو 16% وبلغت خدمته حوالي 49% من النفقات العامة و93% من الإيرادات العامة، والديون الخارجية كما ذكرنا سابقاً تحولت إلى وسيلة خطيرة لنهب الفائض الاقتصادي للدول النامية ومنها الدول العربية.

أما الديون الداخلية فإن تزايد اعتماد دول العالم الثالث عليها خلق مصاعب مالية شديدة لأنها في حالات غير قليلة تكون فوائدها أعلى من فوائد الديون الخارجية، فقد زاد حجم الدين الداخلي فيها زيادة كبيرة ولاسيما أنه في بعض الدول النامية وخصوصاً الدول العربية أصبحت تقوم بتغطية جانب لابأس به من عجوزات موازنتها العامة عن طريق الدين العام الداخلي فارتفعت بالتالي كلفة الفوائد المدفوعة عن هذا الدين، وتساوت في ذلك الدول العربية النفطية كالسعودية والكويت مع الدول غير النفطية فقد بلغت الديون الداخلية للدول العربية حوالي 289.44 مليار دولار أي مانسبته 52.7% الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول[6]، وتظهر خطورة هذه الديون ليس في حالة تأدية خدماتها للبنوك أو الجهات الأخرى فقط وإنما إذا كان الدين على الاقتصاد القومي ناتج عن دعم القدرة الإنتاجية للدولة (الإصدارات النقدية).

1-8 التضخم الذي أدى إلى زيادة كلفة شراء المستلزمات السلعية والخدمية التي تحتاجها الدولة والتي تمولها عن طريق الموازنة العامة وعلى نحو أدى إلى زيادة عجز الموازنة، لاسيما أنه لايوجد توافق زمني بين تحصيل الدولة لضرائبها وتأديتها للنفقة وذلك نتيجة لتأخر سن القوانين وبسبب ضعف كفاءة الجهاز الضريبي والبطء في التحصيل، وقد بلغ معدل التضخم في الدول النامية وبشكل عام حوالي 5.7% بالمقارنة مع 6.1% عام 2000 والملفت أن معدل التضخم تراجع في دول إفريقيا والشرق الأوسط ونصف الكرة الغربي بينما ارتفع في الدول النامية الآسيوية [حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002].

من خلال كل ماسبق نرى أن زيادة النفقات العامة في دول العالم الثالث ارتبط بالأوضاع الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والأوضاع الأمنية وأحوال التجارة الدولية.

2- عوامل الانخفاض في الإيرادات العامة للدولة:

في الوقت الذي زادت فيه النفقات العامة على هذا النحو - كما مر سابقاً - فإن الإيرادات العامة لم تسجل نمواً مناظراً وهذا عمق العجز بالموازنة العامة وهذا ينطبق على كل الدول النامية وخصوصاً الدول العربية فعلى حين بلغت الإيرادات العامة بالنسبة للناتج المحلي فيها حوالي 31% كانت النفقات العامة تعادل 33.1% خلال عام 2001 [حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002].

ويمكن الاستدلال على مدى التفاوت الحادث بين نمو النفقات العامة والإيرادات العامة من خلال مايسمى بمعامل حساسية الموارد للتغير مع النفقات العامة والذي يقيس العلاقة القائمة بين التغير النسبي في الإيرادات العامة والتغير النسبي في النفقات العامة للدولة عبر سلسلة زمنية وفق الصيغة التالية:

$$\frac{\frac{\Delta E}{E}}{\frac{\Delta T}{T}} = \phi e$$

ϕe: معامل الحساسية.

ΔE: التغير في موارد الدولة.

E: موارد الدولة العامة.

ΔT: التغير في نفقات الدولة.

T: نفقات الدولة العامة.

فإذا كان $\phi e > 1$ هذا يعني وجود فجوة بين نمو النفقات ونمو إيرادات (اتجاه طويل في عجز الموازنة).

أما $\phi e > 1$ هذا يعني أن الوضع المالي للدولة يسير في الاتجاه الصحيح حتى لو كان هناك عجز.

أما $\phi e = 1$ هذا يعني وجود عجز في الموازنة ويتطلب العمل سنة بعد سنة لكي يصبح أكبر من الواحد.

وتدل المؤشرات بالنسبة للدول النامية أن هذا المعامل لازال فيها أقل من الواحد الصحيح وهو مستمر في الاتساع وقد يتحول إلى صفة هيكلية.

وبما أن الإيرادات الضريبية تشكل أهم مصادر الإيرادات العامة في الدول النامية فيمكن الاستناد إلى مؤشر آخر وهو مرونة الحصيلة الضريبية تجاه التغير في الدخل القومي للدلالة على تقاعس الإيرادات الضريبية عن مواكبة النمو الحادث في الإنفاق.

فإذا كانت مرونة الحصيلة الضريبية أقل من الواحد الصحيح وكان هناك عجز بالموازنة العامة فإن القضاء على هذا العجز يتطلب العمل على زيادة المرونة للوصول بها إلى الواحد الصحيح.

أما إذا كانت المرونة أكبر من الواحد الصحيح فهذا يعني أن الجهد الضريبي في الاقتصاد مرتفع وإذا كان هناك عجز بالموازنة العامة فإن ذلك يعني أن هذا العجز يعود إلى عوامل أخرى غير مالية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مرونة الجهد الضريبي ضعيفة في غالبية الدول النامية وخصوصاً في الدول العربية ولاتشكل الإيرادات الضريبية سوى 27.9% من إجمالي الإيرادات العامة. ويرى الكثير من الاقتصاديين في

العالم أن السياسة الضريبية في البلدان النامية هي في الغالب فن استخدام الممكن أكثر منها السعي وراء الأمثل ولذلك لاعجب أن تكون الكتابات المتخصصة المعنية بالضرائب المتفرقة تركت تأثيراً ضئيلاً على تصميم النظم الضريبية بهذه البلدان[7].

لذلك نرى أن النظم الضريبية في البلدان الرأسمالية المتقدمة مختلفة عنها في البلدان المتخلفة اقتصادياً والتي تتبع النهج الرأسمالي كما تتمايز هذه النظم بين البلدان المتخلفة نفسها، إلا أنه مهما كانت درجة التمايز فهناك خصائص مشتركة يمكن أن نحددها فيما يلي:

1- ضعف الجهد الضريبي:

يمكن قياس الجهد الضريبي لدولة ما من خلال مايسمى بالطاقة الضريبية القومية والتي يقصد بها (أقصى قدر من الإيرادات الذي يمكن تحصيله بواسطة الضرائب في حدود الدخل القومي وتركيبه وذلك دون المساس بالاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للممولين). والطاقة الضريبية للاقتصاد القومي تتوقف على حجم الدخل القومي وتوزيعه والتفاوت الاجتماعي بين طبقات المجتمع والمحافظة على مستوى معيشة الأفراد والمقدرة الإنتاجية القومية وتنميتها ودور كل من النشاط الخاص والنشاط العام والمحافظة على قيمة النقود.

ولمعرفة مدى كفاية أو عدم كفاية الجهد الضريبي يستخدم مقياس بسيط وهو نسبة حصيلة الضرائب إلى الناتج القومي أو الدخل القومي ولو طبقنا ذلك على الدول العربية نرى أنه في دولة الكويت مثلاً الجهد الضريبي معدوم تقريباً لأنه لايوجد أي شكل من أشكال الضرائب المفروضة باستثناء نسبة 1% أو 2% على بعض الأعمال. على حين يرتفع قليلاً في باقي الدول النفطية الأخرى وإن كان ليس بنسبة كبيرة وذلك لاعتمادها وبشكل أساسي على النفط للحصول على إيراداتها فقد بلغت نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي فيها حوالي 9%، على حين يرتفع الجهد الضريبي في الدول العربية غير النفطية فقد بلغت الإيرادات الضريبية فيها بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 16% عام 2001، وبشكل عام الجهد الضريبي في غالبية دول العالم الثالث يعتبر ضعيفاً ويقل كثيراً عما هو في الدول الرأسمالية والذي يصل إلى 30% وتزيد في هذه النسبة الإيرادات الحكومية وبنسبة تصل إلى 50% من الناتج المحلي الإجمالي [حسب تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم].

ولعل أهم أسباب ضعف الجهد الضريبي في البلاد النامية:

* ضآلة حجم الناتج القومي وانخفاض معدلات النمو فيه.
* انخفاض متوسط دخل الفرد السنوي.
* اتساع نطاق التبادل العيني في بعض الدول المتخلفة.
* عدم تنظيم الحسابات في قطاع الأعمال ولاسيما في قطاع المشروعات غير المنظمة (أي التي لاتأخذ شكل شركات مساهمة).
* الإعفاءات الضريبية (كالإعفاءات الممنوحة للمستثمرين ولاسيما الأجانب منهم).
* انخفاض الوعي الضريبي أو التهرب الضريبي.
* ظاهرة الاقتصاد السري أو غير الرسمي أو النشاط غير المعلن أو مايسمى بالنشاط الأسود وباختصار يقصد به مجموعة الدخول غير المعلنة لسلطة الضرائب أو غير الواردة في الحسابات القومية كما عرفها الاقتصادي فيتوتانزي Vitotanzi ومن الأمثلة عليها (الاتجار بالمخدرات – التهريب – السوق السوداء – الاتجار بسلع فاسدة – الرشوة والفساد الإداري) وكل الدخول المترتبة على ذلك والتي تخرج من القبضة الضريبية.

2- هيمنة الضرائب غير المباشرة على الكتلة الضريبية:

تسيطر الضرائب المباشرة على الدخل والثروة ورأس المال على إجمالي الموارد الحكومية في البلدان الرأسمالية في حين تسيطر الضرائب غير المباشرة على الإنتاج والإنفاق والاستهلاك والتداول على إجمالي الموارد الحكومية في البلدان النامية حيث تحصّل البلدان الصناعية مقارنة بالبلدان النامية من ضريبة الدخل مايعادل ضعف الإيرادات التي تحصلها من ضريبة الاستهلاك حيث وجد أن نسبة ضرائب الدخل إلى ضرائب الاستهلاك في البلدان الصناعية ظلت بصفة مستمرة أكثر من ضعف النسبة المناظرة في البلدان النامية[8] ويعود ذلك إلى عدة أسباب:

* ضآلة حجم النشاط الاقتصادي والدخل القومي في البلدان النامية.
* سهولة جباية الضرائب غير المباشرة وهي ذات حصيلة وافرة ولاتحتاج إلى جهاز ضريبي كفء.
* انخفاض الضرائب المفروضة على الدخول الفردية الخاصة في الدول النامية مقارنة مع الدول المتقدمة.

وننوه هنا إلى أن الضرائب غير المباشرة تتسم بانعدام العدالة الضريبية في البلدان النامية لأن الأفراد يتحملونها دون تمييز بالإضافة إلى أثرها التضخمي لأنها تؤدي إلى ارتفاع الأسعار من جهة وزيادة الإنفاق الحكومي الناتج عن حصيلتها ولاسيما إذا كان استهلاكياً.

3- تعاظم أهمية الضرائب المفروضة على قطاع التجارة الخارجية:

تتميز النظم الضريبية في البلدان النامية عن غيرها في البلدان الأخرى بارتفاع نسبة الضرائب المفروضة على قطاع التجارة الخارجية من جملة الموارد الحكومية والتي تتمثل في الضرائب على الواردات والضرائب على التصدير والضرائب على الصرف الأجنبي. ويعود هذا الارتفاع إلى تعاظم أهمية هذا القطاع إذ يعتبر المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية عن طريق الصادرات كما تنساب عبره مختلف أنواع الواردات التي يحتاجها الاقتصاد القومي من سلع استهلاكية ووسيطة واستثمارية فضلاً عن سهولة الجباية والتحصيل (باستثناء الحالات التي يصعب فيها مراقبة دخول وخروج السلع كون البلاد عبارة عن جزر كالفليبين وإندونيسيا) وأخيراً عبر هذا القطاع تتحقق المديونية والدائنية مع العالم الخارجي ومايترتب عليها من معاملات نقدية مختلفة.

ومهما يكن من أمر فإن ثمة علاقة ارتباطية بين اعتماد مالية الدولة على الضرائب المفروضة على قطاع التجارة الخارجية وبين درجة التطور الاقتصادي للدولة وذلك بالنظر إلى العلاقة القائمة بين مستوى الواردات من ناحية ومستوى الاستهلاك الجاري ومعدل النمو الاقتصادي والإنتاج المحلي والاستثمار في الدولة من ناحية أخرى، وقد أكد هذه العلاقة العديد من الباحثين أمثال Lewis من Manchester School "بمقدار مايزيد تخلف الدولة اقتصادياً بمقدار ماتتعاظم فيها الأهمية النسبية للإيرادات التي تدرها الضرائب المفروضة على الاستيراد والتصدير والقطع الأجنبي، وهذه العلاقة تضعف كلما تدرج الاقتصاد القومي صعوداً محققاً التقدم."

كما أنه طبقاً للدراسة التي أجراها David Greenaway من جامعة أكسفورد والتي اشتملت على 80 دولة تتفاوت فيما بينها في درجات النمو والتخلف، تبين له أن النصيب النسبي للضرائب المفروضة على قطاع التجارة الخارجية من إجمالي موارد الدولة تتوقف على درجة تقدمها الاقتصادي كما في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) يبين نسبة الضرائب الخارجية من إجمالي الموارد الحكومية

مجموعة الدول	عدد *الدول*	نسبة الضرائب الخارجية

		من إجمالي الموارد الحكومية
الدول الصناعية	18	%4.44
الدول المصنعة حديثاً	14	%14.79
دول متخلفة ذات دخل متوسط أكثر من $250	33	%28.24
دول متخلفة ذات دخل منخفض	15	%40.33

وعلى الرغم من أن هذه الدراسة تمت منذ عام 1980 إلا أن الكثير من الاقتصاديين يؤكدون على ثبات هذه العلاقة حتى الآن(*).

الآثار الناجمة عن العجز في الموازنة العامة في دول العالم الثالث:

في السنوات الأخيرة تحول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث إلى مشكلة مالية صعبة، والعجز الحاصل يمول من مصادر داخلية أو مصادر خارجية وفي الحالتين يرتب آثاراً مختلفة نوضحها فيمايلي:

1- التمويل الداخلي للعجز وأثره على عرض النقود والتضخم:

في دراستنا عن عجز الموازنة في دول العالم الثالث ومن بينها الدول العربية نرى وجود علاقة وثيقة بين عجز الموازنة العامة وبين الزيادة التي تطرأ على كتلة النقد المتداولة وبالتالي حصول الاختلال النقدي في هذه الدول والذي يغذي الضغوط التضخمية. ولإيضاح ذلك نستخدم المعادلة التالية:

$$G + TP - T = \Delta M + \Delta B$$

G: الإنفاق الحكومي.

TP: نفقات تحويلية بما فيها فوائد الدين العام.

T: الضرائب (الإيرادات).

ΔM: التغير في عرض النقود.

ΔB: التغير في عرض حجم السندات الحكومية.

بملاحظة هذه المعادلة نرى أن العجز يتحقق نتيجة زيادة النفقات عن الإيرادات الضريبية + الإيرادات الأخرى (إن وجدت) وبالتالي تغطية العجز ستتم إما عن طريق التغيير في عرض النقود وذلك بزيادة الإصدارات النقدية أو من خلال طرح الحكومة لسندات بقيمة العجز (سندات حكومية).

فإذا قامت الحكومة بطرح سندات حكومية بقيمة العجز واكتتب عليها القطاع الخاص أعتبر التمويل غير تضخمي لأنه ترتب عليه تحويل جزء من الدخل المتاح لدى القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي وبالتالي سيرتفع طلب القطاع الحكومي بمقدار انخفاض الطلب الاستهلاكي والاستثماري لدى القطاع الخاص والنتيجة: الطلب الكلي في الاقتصاد القومي لن يرتفع وبالتالي لن ترتفع الأسعار.

ولكن استخدام هذه الوسيلة لسد العجز في بلدان العالم الثالث يبقى محدوداً مقارنة بالدول المتقدمة ويواجه صعوبات كثيرة، فمن ناحية القطاع الخاص غالباً مايفتقد الثقة في تلك السندات إما بسبب زيادة حجم الدين العام وكثرة تأجيل استهلاكها من جانب الحكومة، أو بسبب زيادة معدل التضخم على سعر فائدة السند، ومن ناحية أخرى تفتقر البلاد المتخلفة إلى وجود أسواق واسعة ومنظمة للأوراق المالية وهو أمر يحد من إقبال الأفراد على شراء تلك السندات فضلاً عن أنه ربما لايوجد أصلاً فوائض مالية كافية لدى القطاع الخاص تمكنه من شراء القيمة المطلوبة

لتلك السندات. وإزاء هذه الحالة فإن الحكومة عادة ماتصدر هذه السندات في شكل أذون للخزانة وتفرض على المصرف المركزي شراءها، الذي يقوم بإصدار كمية من النقد مساوية لقيمة تلك السندات وهذا يزيد من عرض النقد في الاقتصاد القومي وبذلك تصبح المعادلة السابقة كمايلي:

$$G + TP - T = \Delta M$$

أي أن العجز بالموازنة العامة للدولة سوف يغطى من خلال زيادة الإصدار النقدي مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي ضغوطاً تضخمية وأعباء متزايدة على الاقتصاد القومي الذي سيحتاج إلى فترة زمنية أطول كي يستعيد توازنه المفقود. وهذا كله يعود في الحقيقة إلى ضعف مرونة الحصيلة الضريبية. وبالتالي عندما تنمو النقود بمعدلات تتجاوز معدلات نمو الناتج الحقيقي تختل العلاقة الصحيحة بين عرض النقود والناتج الحقيقي ويدفع الأسعار للارتفاع وتنخفض القيمة الحقيقية للنقود المتداولة في حوزة السكان والبنوك وهذا سيضر بالادخار العائلي وسيزيد من الاستهلاك على حساب الاستثمار وبالتالي سيتأثر ميزان المدفوعات سلباً وسيعاد توزيع الدخل بطريقة عشوائية. وهنا نقول لابد من إعادة النظر في التحويل التضخمي لعجز الموازنة العامة وإلا سيزداد الفقراء فقراً والأغنياء غنى.

2- التمويل الخارجي للعجز والآثار المترتبة عليه:

عندما تحدثنا عن التمويل الداخلي للعجز لم ندخل قطاع التجارة الخارجية في التحليل إذ أن غالبية العملات الوطنية للدول النامية غير قابلة للتحويل وبالتالي إذا لم تكن حصيلة النقد الأجنبي للدولة من الصادرات كافية لتمويل الواردات فإن على الحكومة في هذه الحالة أن تحول باقي وارداتها إما من خلال استخدام الاحتياطات النقدية – إن وجدت – (وهي قليلة جداً عادة) وإما من خلال المعونات والقروض الأجنبية.

ومن خلال كل ماسبق يمكن أن نكتب المعادلة التالية:

$$Gd + Gi = E + T$$

Gd: الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات المحلية.

Gi : الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات الخارجية.

E: حصيلة الضرائب وإيرادات أخرى.

T: العجز في الميزان التجاري.

والدول النامية عمدت إلى مواجهة العجز في الموازنة العامة بالاقتراض الخارجي ولاسيما في فترة السبعينات وحتى أوائل الثمانينات حينما كان هناك تخمة في السيولة الدولية (تدوير الفوائض النقدية + اليورودولار)* وبذلك حصلت هذه الدول على كميات كبيرة من القروض الخارجية متوهمة بأنه من الممكن الاستكانة لهذا المصدر التمويلي دون حدوث مشكلات على المدى المتوسط والطويل، ولكن مع نمو الإنفاق العام من ناحية ونمو أعباء خدمة هذه الديون بأسرع من معدلات نمو الصادرات وموارد النقد الأجنبي بدأت تظهر المشكلات في الدول النامية وخاصة عجز الموازنة العامة، وهذا ماأكده وليم بوتير كبير الاقتصاديين بالبنك الأوروبي للتعمير والتنمية: "إن الاقتراض من الخارج بهدف تقليل العجز في الموازنة يكون مقبولاً في حالة ما إذا كان هذا العجز مؤقتاً وإذا كان عكس ذلك فإن الاقتراض سيسبب مشاكل عديدة للاقتصاد القومي وخاصة إذا كان الإنفاق العام

مرتفعاً ويزداد ارتفاعاً" ولذلك فقد لجأت البلدان النامية إلى ضغط الواردات والسحب من الاحتياطات النقدية وإعادة جدولة الديون والسعي لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية مما عرضها للمشكلات التالية:

1- انكماش النمو.

2- بطالة.

3- ارتفاع مستوى الأسعار وانخفاض قيمة العملة الوطنية.

4- اضطرابات اقتصادية واجتماعية شديدة.. الخ.

ولم تنجُ البلاد العربية من هذه المشكلات والملفت أن البلدان العربية النفطية وقعت في عجوزات عميقة في موازناتها فمثلاً أعلنت مؤسسة النقد السعودي (البنك المركزي) عن فائض في ميزانية الدولة لعام 2000 وقدره 22.7 مليار ريال (أي أكثر من ستة مليارات دولار) يعتبر الأول من نوعه منذ عام 1982 ومقارنة مع عجز قدره 36.3 مليار ريال في عام 1999[9]. كما أنها اعتمدت موازنة 2004 بعجز قيمته 8 مليار دولار بعد أن كانت قد حققت فائضاً بقيمة 12 مليار دولار في موازنة سنة 2003[10]. وفي الدول العربية غير النفطية ارتفعت عجوزات موازناتها ولكن ليس كما في حال الدول النفطية وذلك نتيجة لضغط إنفاقها العام واتفاق العديد من الدول مع صندوق النقد الدولي على برنامج التصحيح الاقتصادي فيها.

إن حصول بعض الدول العربية على إعفاءات وإعادة جدولة لديونها لايعني انتهاء المشكلة إذ أن غالبيتها لاتزال تعتمد على الدين الخارجي وإن كان بنسبة أقل من الدين الداخلي إلا أنه يتزايد وهو يرتب أعباء غالباً ماتصبح هي المشكلة أكثر من الدين نفسه.

وفي الوقت الحاضر ينادي الاقتصاديون جميعاً بضرورة العمل على توافر الاستقرار النقدي والسعري كإطار مطلوب للتنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن علاج عجز الموازنة العامة في الدول النامية يعد ضمن المحاور الأساسية اللازمة لمجابهة أزمة التنمية في هذه البلدان.

عجز الموازنة العامة في القطر العربي السوري:

لم تخرج سورية عن نطاق ثورة المالية العامة لدول العالم الثالث، فقد زاد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل عام وبلغت النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 32.75% [حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002]. وقد شملت هذه النفقات مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية.

ومع النمو في الإنفاق العام والذي تجاوز النمو في الإيرادات كباقي دول العالم الثالث لم تكن الموازنة العامة السورية بمأمن عن الوقوع في عجز فقد وصلت نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.39% [حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002]. أي ماقيمته 842 مليون دولار، وهذه النسبة إذا ماقورنت بباقي الدول النامية وخاصة منها الدول العربية غير النفطية نجد أنها متدنية، وهذا يعود لعدة أسباب أهمها أن سورية لم تقع بفخ المديونية ولم تدخل ضمن الحلقة المفرغة للديون كباقي هذه الدول ولم تعتمد الاقتراض الخارجي المتزايد ذو التكلفة المرتفعة كوسيلة لسد العجز في الموازنة وبالتالي لم يرتفع عبء خدمة هذه الديون بالشكل الذي التهم كل حصيلة نقدها الأجنبي، وكانت من بين الدول التي اتخذت خطوات الإصلاح والتطوير في سياسات الموازنة وتخفيض تكلفة تجميع الإيرادات والعمل على زيادة كفاءة الإنفاق العام وغيرها من الاتجاهات (السابق ذكرها).

وأما بالنسبة لأسباب عجز الموازنة في القطر العربي السوري فلا يوجد هناك اختلاف عن أسبابها في باقي الدول النامية فنمو النفقات العامة وانخفاض الإيرادات العامة كان سبب هذا العجز.

النفقات العامة في سورية ارتفعت نتيجة ارتفاع مستوى الإنفاق على الخدمات الاجتماعية (كالصحة والتعليم..) فقد بلغت نفقات الخدمات الاجتماعية حوالي 1.940 مليون دولار [حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002]. كما أنها تعتبر من الدول التي تعتمد أسلوب الالتزام بتعيين الخريجين للعديد من المدارس والمعاهد الفنية والجامعات كسبيل لمكافحة البطالة – كما تطورت النفقات الإنمائية المتعلقة بإنشاء الطرق والمباني والجسور والموانئ.. وغيرها من النفقات.

وتتميز سورية عن باقي الدول النامية والعربية وبشكل خاص بعسكرة اقتصادها كونها من أكثر الدول مواجهة لإسرائيل وبالتالي الإنفاق العسكري فيها ضخم ويأخذ جزءاً كبيراً من إنفاقها فقد بلغ حوالي 6.3% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام 1998 كما بلغت وارداتها من الأسلحة التقليدية لعام 1999 حوالي 20 مليون دولار[11]، كما بلغت نفقات الأمن والدفاع لعام 2001 حوالي 32.01% من الإنفاق الجاري فيها وواردات الأسلحة لعام 2002 ارتفعت كثيراً وبلغت 162 مليون دولار أمريكي[12] وذلك نتيجة للوضع السياسي والعسكري في المنطقة.

تقدم سورية الدعم الحكومي للعديد من المواد التموينية الضرورية وللصادرات ولمؤسسات القطاع العام وهذا كما ذكرنا سابقاً يزيد إلى حد كبير من النفقات العامة وإن كان قد حقق بعض العدالة في توزيع الدخل والثروة على غرار ماحدث في باقي الدول النامية والعربية.

وأما بالنسبة لديون سورية فإن مديونيتها تعتبر مرتفعة وإن لم تصل إلى النسب التي وصلتها الدول النامية والعديد من الدول العربية، فقد بلغت نسبة الدين الخارجي القائم في ذمة سورية إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها حوالي 27.9% وكنسبة من الصادرات من السلع والخدمات فقد بلغ 116.9% أما خدمة هذه الديون فقد بلغت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 9.1% [حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002].، وأما رصيد الدين العام الداخلي فقد بلغ في عام 2001 مانسبته 80.9% من الناتج المحلي الإجمالي ونتيجة لارتفاع هذه النسب فقد أخذ الأمر بعين الاعتبار عند مناقشة موازنة 2004 وبلغت تسديدات الدين العام والعجوزات وتثبيت الأسعار حوالي 57.818 مليار ليرة سورية[13].

وأما بالنسبة للعامل الأخير في زيادة النفقات العامة فهو معدل التضخم المرتفع، وقد عمدت سورية عدة مرات إلى تغطية عجز الموازنة بزيادة الإصدارات النقدية مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم وارتفاع الأسعار بشكل عام وقد بلغ متوسط معدل التضخم الاقتصادي في الفترة من 1985 – 1995 حوالي 11,6% [حسب تقرير التنمية العالمي لعام 1997]. كما أنه بلغ في الفترة بين 1990 – 1998 حوالي 8.9% [حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2000]. كما في الشكل رقم (1).

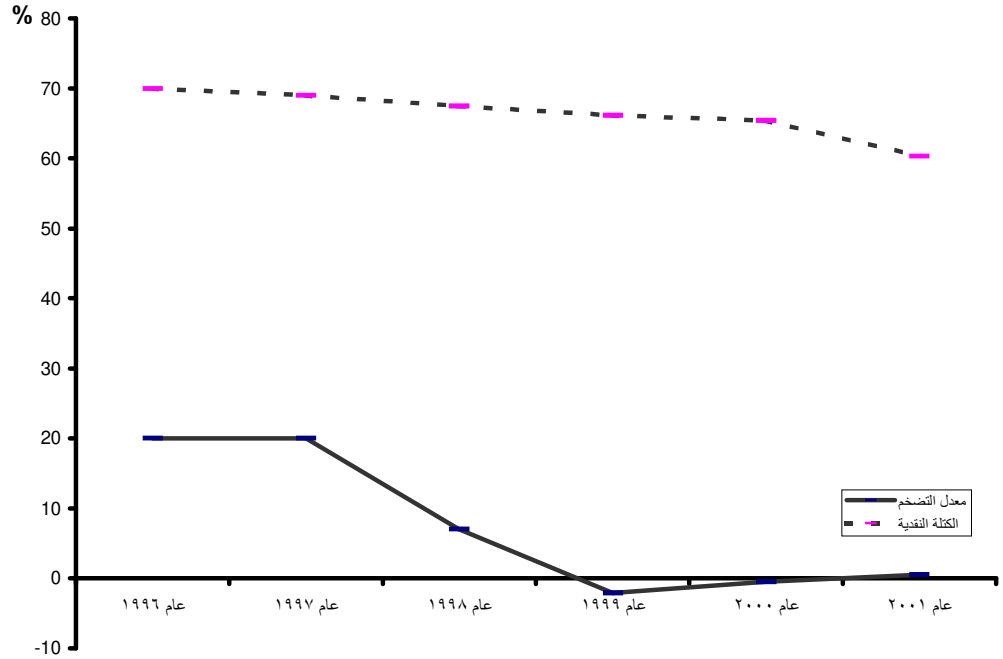

الشكل رقم (1) يبين العلاقة الوثيقة بين معدل التضخم والكتلة النقدية المعروضة

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002 – أيلول.

أما فيما يتعلق بالإيرادات العامة في سورية فلم تكن معادلة للنمو في النفقات وقد بلغت حوالي 28.3% من الناتج المحلي الإجمالي [حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002]، إلا أن معامل حساسية الموارد للتغير مع النفقات العامة يتجه نحو التزايد بين 0.80% و0.87% وهذا دليل على أن الوضع المالي في سورية يتجه نحو الأفضل.

والنظام الضريبي في سورية كباقي الدول النامية يتميز بضعف الجهد الضريبي وقد أقر القانون رقم 25 بتاريخ 2003/11/18 المتضمن قانون الاستعلام الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي بقصد تلافي هذا الضعف فالإيرادات الضريبية في سورية تصل نسبتها بالنسبة للإيرادات العامة حوالي 43% والملفت أن الضرائب غير

المباشرة هي التي تهيمن على الكتلة الضريبية وترتفع قيمتها من إجمالي الكتلة الضريبية وقد بلغت عام 2001 حوالي 939 مليون دولار [حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002].

وأما بالنسبة للضرائب المفروضة على قطاع التجارة الخارجية ووفقاً للدراسة التي أجراها David Greenaway فإنها لاتعتبر مرتفعة مقارنة مع الدول المصنعة حديثاً والتي بلغت حسب الدراسة حوالي 14.79 وإنما بقيت دون 6.7% وهذا إن دل على شيء فإنه يوضح مكانة سورية الجيدة من حيث التطور الاقتصادي بالنسبة للدول المصنعة حديثاً(*).

وأخيراً وكما ذكرنا سابقاً قامت سورية عدة مرات باتباع سياسة الإصدار النقدي لتمويل العجز بالموازنة أو مايسمى بالتمويل التضخمي وفق المعادلة السابق ذكرها:

$$G + TP - T = \Delta M$$

مما نجم عنه ارتفاع في الأسعار وزيادة في الضغوط التضخمية وزادت الكتلة النقدية المطروحة في التداول، كما في الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2) يبين صافي العملة في التداول (ملايين الليرات السورية)

العام	*صافي العملة في التداول*
1990	76.408
1991	92.304
1992	107.557
1993	126.007
1994	134.968
1995	143.728
1996	153.166
1997	159.7
1998	177.834
1999	182.067
2000	203.883

المصدر: المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي (العدد العاشر) 2002

ولحساب الفجوة التضخمية في سورية نستخدم المعادلة التالية:

الفجوة التضخمية = الزيادة في عرض النقود – (× الزيادة في الناتج المحلي)

العرض النقدي

الناتج المحلي الإجمالي

وبالاعتماد على الجدول رقم (3):

جدول رقم (3) يبين عناصر الفجوة التضخمية ملايين الليرات السورية

السنوات / البيان	1980	1985	1990	1995
الناتج المحلي الإجمالي	51270	83225	268328	551744

الكتلة النقدية	21854.2	54936.3	120702.7	22496.3
نمو الناتج الإجمالي بالنسبة لسنة ماضية	الأساس	%62	%222	%105
معدل نمو كمية النقد بالنسبة لسنة سابقة	الأساس	%151	%119	%110

المصدر: المجموعة الإحصائية لعام 2003 – المكتب المركزي للإحصاء.

نرى أن الفجوة التضخمية بين عامي 1984 – 1985 بلغت 3.798 مليار ليرة سورية تقريباً أما في الفترة 1994 – 1995 فقد بلغت 7.097 مليار ليرة سورية تقريباً، وإذا ماقورنت بالزيادة غير التضخمية والتي تعادل 25.056 مليار تقريباً نستنتج أن سورية تتجه نحو الاستثمار المنتج ولكن لابد من فترة زمنية أطول من أجل تصحيح الخلل مابين عرض النقود والناتج الحقيقي.

من كل ماسبق نرى أن سورية كغيرها من دول العالم الثالث والدول العربية تعاني من عجز في موازنتها العامة وارتكبت العديد من الأخطاء في أسلوب معالجة هذا العجز سواء بالتمويل التضخمي أو بالاقتراض الخارجي (وإن كان بكمية محدودة) إلا أنها تعتبر أفضل حالاً من كثير من الدول النامية وتسير بخطى جادة باتجاه الإصلاح الاقتصادي.

آراء متمايزة لعلاج عجز الموازنة العامة في الدول النامية:

إن الموقف الراهن للجدل حول علاج عجز الموازنة العامة في الدول النامية قد تمخض عن وجود رؤيتين متعارضتين:

1- وجهة نظر صندوق النقد الدولي.

2- وجهة نظر التنمية المستقلة.

1- وجهة نظر صندوق النقد الدولي:

تنطلق هذه الرؤية من إيمان أنصار المدرسة النقدية بأن زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية هو الذي أدى إلى ظهور المشكلات الاقتصادية المختلفة ومن ضمنها العجز في الموازنة العامة للدولة.

فوجهة نظر النقديين محددة مفادها أن هذا العجز نشأ بفعل النمو المتزايد للنفقات العامة للدولة (الجاري والاستثماري) والذي تمخض عن نتائج يراها النقديون كمبررات قوية لإدانة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهذه النتائج هي:

1- إن النمو في الإنفاق العام كان على حساب القطاع الخاص وإضعافه.

2- تحويل الموارد من القطاع الخاص إلى العام عن طريق الضرائب أعاق حوافز الادخار والاستثمار للقطاع الخاص.

3- عدم مقابلة الإيرادات العامة للنفقات أدى إلى ظهور العجز مما دفع إلى زيادة الدين العام وزيادة الإصدارات النقدية.

4- زيادة حجم الدين العام الداخلي حول المدخرات من الخاص إلى العام مما أضعف من معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي انطلاقاً من أن القطاع العام أقل كفاءة من الخاص في تخصيص الموارد وإدارة الاستثمار والأعمال.

5- إن الإصدارات النقدية الجديدة التي تستخدم لتمويل العجز أدت إلى ظهور قوى تضخمية في الاقتصاد ترافقت بعجز في ميزان المدفوعات وهروب رؤوس الأموال للخارج.

وبناءً على هذه النتائج رفع النقديون شعارات الحرية الاقتصادية.

ولذلك يوصي الصندوق بمجموعة من السياسات في صدد مكافحة العجز يقدمها للدول النامية التي تلجأ إليه وتوافق على السحب المشروط من موارده.

وبرامج التثبيت الاقتصادي التي يقدمها الصندوق تتضمن بنوداً محددة حول السياسات التي يتعين على تلك الدول أن تنفذها في مجال علاج عجز الموازنة وأهم ماقدمه نموذج الفجوتين الذي يسعى لتقليل فجوة الموارد بالقطاع الخاص والمعبر عنه بالمعادلة:

(الاستثمار الخاص – الادخار الخاص) + (الاستثمار العام – الادخار العام) = عجز الحساب الجاري

فجوة (1) فجوة (2)

وأما السياسات التي اقترحها لتقليل فجوة الموارد بالقطاع الخاص فإنها تشمل مايلي:

1- تخفيض الضرائب على الدخول والإيرادات التي يحققها القطاع الخاص لحفزه على الادخار والاستثمار.

2- تقديم إعفاءات كبيرة على استثمارات الأموال الخاصة (المحلي والأجنبي).

3- منع الرقابة على الأسعار وترك قوى السوق تحدد أسعار منتجات هذا القطاع.

4- تقديم تسهيلات جمركية على السلع الاستثمارية والوسيطة وذلك لتخفيض نفقات الإنتاج وتحقيق أرباح مرتفعة.

5- زيادة سعر الفائدة على الودائع الادخارية وإعفاء هذه الفوائد من الضرائب لتشجيع القطاع العائلي على الادخار.

ويعتقد خبراء الصندوق أن تنفيذ هذه السياسات سيؤدي إلى خفض موارد الدولة الضريبية ولكن ذلك سيكون مؤقتاً لأن هذه السياسات ستؤدي فيما بعد إلى نمو الدخل وهذا سيجلب عائدات ضريبية أكبر.

ونحن نرى أن ماسبق يتفق مع فكرة لافر وماحاول أن يثبته نظرياً الرئيس الأمريكي ريغان حول أن تخفيض معدلات الضريبة يؤدي إلى زيادة حصيلة الضرائب لكن الواقع أثبت أن هذه الفكرة ظهرت لتمرير التخفيضات الضريبية والتي استفاد منها الرأسماليون الأغنياء والتي عبر عن مساوئها الاقتصادي كنث جالبيرث بأنها كانت وماتزال سبباً في استمرار العجز بالموازنة الفيدرالية الأمريكية.

إلا أن صندوق النقد الدولي وضع نموذجاً عاماً للمطالب التي تستهدف من وجهة نظره تخفيض العجز بالموازنة أهمها:

1- التخلص من الدعم الذي تقدمه موازنة الدولة للوحدات الإنتاجية الخاسرة بالقطاع العام من خلال تصفيتها أو خصخصتها وإدارتها على أسس اقتصادية وتجارية لكي تحقق ربحاً من خلال رفع أسعار المنتجات التي تقدم للسكان.

2- خفض الدعم لأسعار السلع التموينية والضرورية إما من خلال إلغاء كلي للدعم أو اتباع سياسة (خطوة - خطوة) ضمن سنوات البرنامج الذي يحدده الصندوق ومنح علاوات غلاء للموظفين.
3- زيادة أسعار الطاقة وأسعار الخدمات الحكومية (نقل - مواصلات - خدمات طبية.. الخ).
4- عدم التزام الدولة بتعيين الخريجين الجدد من بعض المعاهد والكليات حتى لو أدى ذلك إلى زيادة البطالة في السنوات الأولى لتنفيذ البرنامج أي بمعنى ترك قانون العرض والطلب يعمل في سوق العمل.
5- أن ينحصر دور الاستثمارات الحكومية في البنية الهيكلية التحتية وترك الصناعات التحويلية للقطاع الخاص (الأجنبي أو المشترك).
6- رفع فئات بعض الضرائب غير المباشرة مقابل أن ترضى الدولة بتخفيض قيمة العملة الخارجية.
7- خفض الأجور وتجميدها وإلغاء الوظائف الشاغرة والمؤقتة وتجميد التعيين وفصل العاملين الزائدين عن الخدمة أو غير الأكفاء وإعادة النظر في الضمان الاجتماعي.
8- وضع حدود للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة والقطاع العام خلال فترة البرنامج.

ويجب الإشارة هنا إلى أن هذه الإجراءات المالية والنقدية تحدد على شكل أهداف كمية ورقمية محددة يتعين تحقيقها خلال فترة البرنامج وفي ضوء جدول زمني معين وهناك أيضاً معايير للأداء بمعنى وجود شروط يجب أن تتحقق وإلا يوقف حق العضو في الحصول على الموارد المقدرة في البرنامج وتتم مراقبة التنفيذ عن طريق بعثة يرسلها صندوق النقد الدولي لهذه الدول لمطابقة الأداء مع ماورد بالبرنامج.

وبالنتيجة فقد ترتبت مجموعة من الآثار عن تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي الذي فرضه صندوق النقد الدولي على بعض الدول النامية والتي عملت بموجبه أهمها:

I- فيما يتعلق بتأثيرات الإجراءات المالية على القطاع الخاص فإن الإعفاءات والتخفيضات الضريبية قد أدت فعلاً إلى إحداث زيادة يعتد بها في موارد القطاع الخاص ولكن في كثير من الحالات كانت هذه الزيادة على حساب نقص الموارد المتاحة للقاعدة العريضة من السكان فزادت حدة التفاوت في توزيع الدخل القومي، واتجه القطاع الخاص إلى المجالات التي تتميز بارتفاع معدلات الربح (بناء المنازل والعقارات الفاخرة - مشروعات السياحة والنقل والمال والتوزيع، استيراد السلع الكمالية والترفيهية النادرة في الداخل والتي لايوجد عليها رقابة سعرية). أما القطاع الذي يعمل في مجال الإنتاج السلعي ونتيجة لرفع أسعار الفائدة وتخفيض قيمة العملة وحرية الاستيراد فقد دُمِّر نشاطه في ذلك المجال.

أما بالنسبة لرؤوس الأموال الأجنبية ودخولها للاستثمار داخل هذه الدول فلا ينكر أنها قد حققت زيادة في الإنتاج المحلي والصادرات (هونغ كونغ - سنغافورة - تايوان - كوريا الجنوبية). إلا أن ذلك أدى إلى زيادة عجز الحساب الجاري (حالة كوريا الجنوبية) وذلك نتيجة زيادة أعباء خدمة الديون فيها، لذلك ليس من المهم ارتفاع معدلات النمو عن طريق الاستثمارات والقروض الخارجية وإنما الأهم زيادة معدلات النمو من خلال الموارد الذاتية، فقد رضيت تلك الدول بمعدل نمو قليل مقابل ديون خارجية يسيرة.

II- لقد كانت أهم الآثار المترتبة من اتباع إجراءات الصندوق خسارة الموارد الضريبية وبشكل كبير نتيجة الإعفاءات وفي الوقت نفسه زادت الضرائب غير المباشرة على الإنتاج واستهلاك السلع الضرورية مما أدى إلى مزيد من انعدام العدالة الاجتماعية بالإضافة إلى ذلك أدى الإفراط في تطبيق هذه البرامج إلى زيادة البطالة وتباطؤ

معدلات النمو الاقتصادي وتدهور مستوى معيشة الأفراد لذلك أخذت بعض الدول تتقاعس عن التطبيق وتوترت علاقاتها مع صندوق النقد الدولي.

III- بالنسبة لسياسة رفع أسعار الفائدة أدت إلى زيادة أسعار المنتجات وبالتالي زيادة كلفة المستلزمات السلعية في الموازنة العامة وأضعفت الحافز على الاستثمار وبالتالي إضعاف نمو الناتج والدخل والتوظيف وتدهور قدرة الدولة على تحصيل الضرائب وأخيراً رفع أسعار الفائدة أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي من خلال البند المتعلق بفوائد الدين العام ومن الأمثلة التي تؤكد النتائج السلبية لهذه السياسة ماحصل في البرازيل بين 1980 - 1988 فقد رفعت الدولة سعر الفائدة إلى 859.4% وهي نسبة خيالية، فارتفع التضخم إلى 188.7% بينما لم يتجاوز معدل الادخار 5% ولم يزد معدل النمو الناتج القومي عن 2.9% خلال نفس الفترة.

IV- أما بالنسبة للإجراء المتعلق بتخفيض قيمة العملة فقد كان أخطر ماتولد عنه مايتعلق بعبء خدمة الديون الخارجية بأنواعها سواء تم التسديد بسلع محلية أو بعملات أجنبية أو بالعملة المحلية في حال تعديل تسوية الدين في ضوء أسعار الصرف الجديدة.

وبالنتيجة يمكن أن نؤكد الرأي الذي يقول أن الإجراءات المالية والنقدية التي فرضها صندوق النقد الدولي ومن خلال برنامج التثبيت الاقتصادي - ولازال - لم يحقق تحسين يعتد به في موازنات الدول التي تطبق البرنامج.

2- وجهة نظر التنمية المستقلة:

ترى وجهة النظر هذه أن علاج عجز الموازنة العامة في الدول النامية يتم من خلال دعم الطاقة الضريبية للدولة عن طريق وصول الضريبة إلى شتى أنواع الدخول والمجالات والمواقع الممكنة مع عدم الإضرار بحوافز الإنتاج والادخار والاستثمار وعن طريق ترشيد الإنفاق العام أي زيادة درجة الإنتاجية لكل مورد عام ينفق على مختلف الأغراض.

ومن جهة ثانية إيجاد نوع من المزج بين اعتبارات السوق والتخطيط الاقتصادي طبقاً للمشكلات الملحة التي تواجه الاقتصاد القومي حيث تفترض وجهة نظر التنمية المستقلة وجود حد أدنى من التخطيط الاقتصادي وتحكم الدولة بحركة النشاط الاقتصادي ونموه وتوجهه وإعطاءها دوراً هاماً في تحقيق التنمية المستقلة ومراعاة العدالة الاجتماعية ولمصلحة الأغلبية الساحقة من السكان.

وفي الواقع لايوجد علاج محدد للطاقة الضريبية الممكنة أو المثلى التي تصلح للتطبيق في الدول النامية ولذلك يجب البحث في ضوء:

1- هيكل الاقتصاد القومي ودرجة تطوره.

2- حالة توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع.

3- معدلات الضريبة القائمة وهيكلها وعبئها.

4- اعتبارات العدالة الاجتماعية التي تراعيها الدولة.

5- المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الاقتصاد القومي.

6- الآثار المحتملة لزيادة الضرائب على الإنتاج وادخار والاستثمار والتوزيع والأسعار.

وفي الواقع لايمكن الحديث عن تطوير النظام الضريبي وجعله ممكناً مع الجهود المبذولة لتجاوز التخلف وتحقيق التحرر الاقتصادي والتنمية المستقلة مالم يكن هناك معايير يمكن الاهتداء بها لحساب مدى نجاح الجهود المبذولة في تحقيق التطوير المطلوب أو عدمه.

وهناك أربعة معايير يمكن الاستناد إليها:

1- رفع كفاءة النظام الضريبي في تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن من خلال تقوية الطاقة الضريبية وشمولها للدخول والريوع والإيرادات التي تفلت من الحصيلة الضريبية.

2- حسن استخدام الموارد الضريبية في المجالات الأكثر نفعاً سواء في مجال النفقات الجارية أو الرأسمالية وذلك بتحسين الأداء في مجال الخدمات الحكومية وترشيد الإنفاق العام والمساهمة بالمشروعات الاستثمارية ذات لإنتاجية العالية المطلوبة لعملية التنمية.

3- استخدام الضرائب التصاعدية لتمكين النظام من تحقيق العدالة الضريبية.

4- تمكين الدولة من مواجهة الأعباء الداخلية والخارجية دون حدوث تضخم أو تدخل الدائنين في الشؤون الداخلية للدولة.

ومهما يكن من أمر فإن ثمة صراع اجتماعي وسياسي يجب أن تستعد له القوى صاحبة المصلحة في تغيير النظام الضريبي وهذا الصراع يمكن تحديد جبهاته في الأمور التالية:

1- العمل على مكافحة التهرب الضريبي ودعم كفاءة جهاز التحصيل الضريبي: إن التهرب الضريبي يتم نتيجة الثغرات الكثيرة الموجودة في القوانين، وبسبب عدم وجود جهاز ضريبي كفء لتحصيل وتوريد الضرائب إلى خزانة الدولة لن تقوى الطاقة الضريبية، ولن يكون هناك أي معنى أو فائدة لزيادة الضريبة وشمولها للدخول مالم تكن أجهزة التحصيل الضريبي على درجة عالية من الكفاءة والنزاهة ولذلك لابد من زيادة عدد الموظفين العاملين في هذا المجال ورفع كفاءتهم وعدم الرأفة في معاقبة مرتكبي هذه الحوادث وهنا يمكن استخدام معيار الكلفة والعائد لقياس كفاءة التحصيل الضريبي، فالضرائب التي تدر عوائد مرتفعة بالقياس إلى كلفة إدارتها تكون أكثر إنتاجية من الضرائب التي تدر عوائد قليلة بالقياس إلى كلفتها الإدارية.

2- القضاء على الرشوة والفساد الإداري: إن ضرر الرشوة بالنظام الضريبي للدولة يظهر من عدة نواح: فالدخل الذي يحققه المرتشي (الدخل غير المشروع) يفلت من القبضة الضريبية والكارثة إذا ماتسربت الرشوة إلى جهاز تحصيل الضرائب، لأن الراشي يتمكن من تسريب كل الدخل أو الجزء الأعظم منه خارج وعاء الضريبة، ومن ناحية ثالثة إذا كانت الرشوة مناخاً عاماً ومعروفاً للجميع فإن ذلك يذهب هيبة واحترام الجهاز الضريبي ويزيد من عمليات التهرب ويحد من فاعلية أية محاولة لإصلاح النظام الضريبي.

3- عقلنة الامتيازات الضريبية: على الرغم من الإعفاءات الضريبية السخية التي منحتها بعض الدول النامية لنشاط رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة إلا أن حجم انسياب هذه الأموال إلى هذه الدول بقي ضعيفاً والأموال التي دخلت تركزت في البنوك الأجنبية ومشروعات السياحة والفنادق والمناطق الحرة وتركت قطاعات الإنتاج المادي (الزراعة والصناعات التحويلية) الأكثر أهمية لنمو هذه الدول، ولذلك لابد من إعادة النظر في طريقة منح هذه الإعفاءات لأن الدول التي قدمتها خسرت مورداً مالياً هائلاً والعمل على ترشيدها بحسب مدى النفع والخدمة التي تقدمها لعملية الدفع الأمامي لعجلة التنمية وتحسين مستوى المعيشة.

وفي المستقبل يمكن القول أنه مع انهيار الحواجز التجارية وزيادة المرونة في حركة رؤوس الأموال تصبح صياغة السياسة الضريبية السليمة مهمة مليئة بالتحديات بالنسبة للبلدان النامية فالحاجة إلى إحلال الضرائب المحلية محل الضرائب على التجارة سيولد مخاوف متزايدة بشأن تحويل المستثمرين الأجانب لأرباحهم، الأمر الذي لايزال يفتقر إلى الرادع الملائم نظراً لضعف النصوص القانونية المعنية بمكافحة الاستغلال الضريبي وعدم كفاية التدريب الفني للمختصين بمراجعة الحسابات الضريبية في كثير من البلدان النامية.

لقد ركز أصحاب وجهة نظر التنمية المستقلة على نقطة أخرى في مجال معالجة عجز الموازنة العامة في الدول النامية واعتبروها هامة جداً وهي ترشيد الإنفاق العام، وليس القصد من ذلك الشح في النفقات العامة أو إحداث خفض مفاجئ فيها أو كبح نموها وإنما زيادة كفاءة الإنفاق وإلى أعلى درجة ممكنة والابتعاد عن الإنفاق الاستهلاكي دون أن ينتج عن ذلك آثار سلبية على مستوى معيشة الشعب أو كفاءة الأداء في الإدارات الحكومية وأكدوا أنه حتى يكون هناك ترشيد في الإنفاق العام يجب أن نراعي المعايير والأمور التالية:

1- عدم تجاوز معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الحكومي معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي.

2- الموازنة بين الإيراد الجاري والعمل على زيادة الإيرادات الجارية عن النفقات الجارية.

3- ضغط الإشراف على المستلزمات السلعية والخدمية.

4- علاج مشكلات القطاع العام وتحسين أدائه والاعتماد على التمويل الذاتي ماأمكن ذلك.

مقترحات حول سبل علاج عجز الموازنة العامة في الدول النامية:

إن هذه المقترحات تشمل دول العالم الثالث ومنها الدول العربية وممكن في البعض منها أن يؤدي دوراً إيجابياً في معالجة العجز في الموازنة للقطر العربي السوري وأهمها:

1- رفع مستوى كفاءة اليد العاملة وزيادة إنتاجية العمل لدى العاملين في المؤسسات والدوائر الحكومية وتخصيص مبالغ للتدريب واعتبار هذه المبالغ استثمارية وليس خدمية وتحويلية.

2- الاهتمام بمستويات الاستثمار وأنواعه وتحديد مدى فعاليته وإنتاجيته وضرورته لعملية التنمية الاقتصادية والعمل على ربط التسهيلات بالتوجيه.

3- تخفيض النفقات الحكومية على الخدمات العامة ولكن بنفس الوقت زيادة الرقابة على الأداء.

4- تخطيط القوى العاملة وإعادة هيكلتها بشكل أفضل.

5- العمل على تلافي التدهور المستمر في شروط التجارة الخارجية بين البلدان العربية مع الدول الأوروبية والرأسمالية وذلك بالإسراع بإيجاد سوق عربية مشتركة وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

6- رفع معدلات أسعار الفائدة بأعلى من معدلات التضخم وذلك في البلدان التي تعاني من معدل تضخم مرتفع لتشجيع المواطنين على الادخار (القطاع العائلي) وإقامة صناديق استثمارية متطورة وذات خبرة عالية في مجال الاستثمار، لاستثمار هذه المدخرات وذلك بتخفيض أسعار الأوراق المصدرة ورفع عوائدها لتكون فعالة في عملية التنمية والعمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف.

7- تداول الأوراق المالية بكفاءة أكبر وخلق أسواق مالية ذات كفاءة عالية وبرقابة حكومية لضمان الدور الإيجابي لها وليس السلبي.

8- الاعتماد على رؤية أصحاب التنمية المستقلة في القضاء على عجز الموازنة لأنه يتناسب مع المصالح الوطنية لهذه الدول.

9- تطوير النظام الضريبي في البلدان النامية ومنها القطر العربي السوري بحيث يحقق أهم أهداف الإصلاح الضريبي: زيادة النمو الاقتصادي، ارتفاع الإيرادات الضريبية ليس بسبب ارتفاع معدلاتها بل نتيجة زيادة النشاط الاقتصادي وارتفاع الدخول الحقيقية للمؤسسات[14] وذلك وفق مايلي:

1- تحديث التشريعات الضريبية وبشكل يتوافق مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة.

2- رفع كفاءة الجهاز الضريبي والرقابة عليه.

3- فرض الضريبة على قسم من الدخل والابتعاد عن الضرائب النوعية على الدخول لكي تستفيد الموازنة من الضرائب التصاعدية.

4- أن تطول الضريبة جميع أنواع الدخل حتى الزراعي والحيواني.

5- ألا تؤثر الطاقة الضريبية من حيث الزيادة على دخول العاملين وذلك لضمان عدم التأثير على مستوى المعيشة وذلك بإعفاء الحد الأدنى من الدخل اللازم للمعيشة وقد كانت سورية سباقة في هذا المجال وأصدرت قانون ضريبة الدخل الجديد الذي بدئ العمل به مع بداية عام 2004 مع ضرورة التأكيد على إعادة النظر بمبلغ الإعفاء كل عدة سنوات وذلك في ضوء التضخم النقدي الذي يمكن أن يحدث مستقبلاً.

10- اعتبار الإنفاق العام على البحث العلمي في المجالات كافة إنفاق حقيقي استثماري وليس تحويلي وبالتالي إذا كانت القاعدة ضغط النفقات التحويلية وزيادة الحقيقية فالبحث العلمي أولى بعملية النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة دوره في الإيرادات العامة.

11- العمل على تحقيق فاعلية النفقة وتنفيذ معايير الأداء والانتقال إلى نظام موازنة البرامج بدلاً من نظام موازنة الاعتمادات وذلك للوصول إلى نظام لقياس النتائج والأداء الاقتصادي والعائد من الضرائب بحيث يؤدي إلى تنشيط الأدوات الخاصة بتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات.

12- الاهتمام بالتنظيم المؤسسي لإعداد الموازنة العامة للدولة وبالشكل الذي يسهم في استقرار الموازنة الحكومية ويساعد على تحقيق المزيد من الكفاءات والفاعلية في استخدام الإنفاق الحكومي.

المراجـع:

.....

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد – أيلول 2002.

2- تقرير التنمية البشرية – 2003.

3- تقرير التنمية البشرية – 2003.

4- التقرير الاقتصادي العربي الموحد – أيلول 2002.

5- التقرير الاقتصادي العربي الموحد – مرجع سابق.

6- التقرير الاقتصادي العربي الموحد – مرجع سابق.

7- البلدان النامية والسياسة الضريبية – فيتوتانزي، هاول زي – سلسلة قضايا اقتصادية – منشورات صندوق النقد الدولي – آذار 2001 – ص2.

8- المرجع السابق – ص5.

(*) تم الاستعانة بعدة مواقع على الانترنت.

9- مجلة الاقتصاد والأعمال – تشرين الثاني 2001.

10- جريدة الاقتصادية – عدد 128 – 4 كانون الثاني 2004.

* سوق اليورودولار: عبارة عن سوق سندات الدولار الأمريكي الموجود خارج USA حيث يتم التعامل بها خارج إطار أنظمة وتعليمات السلطات النقدية لأمريكية ودافع اليورودولار لاتحتاج للاحتفاظ باحتياطي ولكن فوائدها تعتبر أعلى مما هي عليه في USA.

11- التقرير الاقتصادي العربي الموحد – 2000.

12- تقرير التنمية البشرية - 2003.

13- جريدة الثورة عدد 12285 تاريخ 19 كانون1 2003.

14- محاضرة بعنوان: رؤية في الاصلاح الضريبي، د. جمال قنبرية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.